الأمم المتحدة

E/ICEF/2023/AB/L.5*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
17 April 2023
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2023

13-16 حزيران/يونيه 2023

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت**

رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي

موجز

تعرض هذه الوثيقة ردّ الإدارة على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2022 المقدّم إلى المجلس التنفيذي. ويلخص التقرير مختلف الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمجالات الخطر في المقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية. كما يلقي نظرة متعمقة على حالات الغش وسوء السلوك التي حقق فيها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أو التي هو بصدد التحقيق فيها، والإجراءات المتخذة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة باسترداد الأموال المفقودة بسبب الغش. وتسلط الوثيقة الضوء على الجهود الجماعية التي تبذلها شُعب اليونيسف ومكاتبها لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي ظلت تنتظر التنفيذ لأكثر من 18 شهرا.

ويتضمن الفرع التاسع من هذه الوثيقة عناصر مشروع قرار لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 19 أيار/مايو 2023.

** E/ICEF/2023/9.

190523 190523 23-07171 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة 3

ثانيا – الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات 4

ثالثا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية بوجه عام 4

رابعا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات الموجهة إلى المكاتب القطرية 5

خامسا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية وعمليات المراجعة المشتركة 9

سادسا – تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية 10

سابعا – إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال 12

ثامنا – تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للّجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسف لعام 2022 14

تاسعا – مشروع قرار 15

المرفق

آخر المستجدات بشأن الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مرّ عليها أكثر من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 16

أولا - لمحة عامة

1 - أعدت إدارة اليونيسف هذا التقرير ردا على التقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (المكتب) لعام 2022 المقدّم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2023/AB/L.4) وإضافته (E/ICEF/2023/AB/L.4/Add.1). ويتضمن التقرير آخر المستجدات بشأن الإجراءات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها إدارة اليونيسف لمعالجة المخاطر والتوصيات الرئيسية المحددة في عمليات المراجعة التي أجراها المكتب في عام 2022. كما يبيّن بالتفصيل الجهود الجاري الاضطلاع بها لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية وزيادة إمكانية استرداد الخسائر المتعلقة بحالات الغش أو الغش المفترض المبلغ عنها، بما يتماشى مع قرارات المجلس التنفيذي 3/2018 و 6/2019 و 4/2021.

2 - وقد خلصت المراجعة الداخلية التي أجراها المكتب في عام 2022 إلى أن إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة كاف وفعال بشكل عام. وترحب الإدارة بالرأي المرضي الذي ظل ينتج عن المراجعات على مدى السنوات السبع الماضية، وهي ملتزمة بمواصلة تعزيز بيئة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف.

3 - وتلاحظ الإدارة أنه تم إصدار ما مجموعه 27 تقرير مراجعة حسابات عن أنشطة اليونيسف في عام 2022، بما في ذلك تقريران من تقارير المهام الاستشارية. وقد خلص 92 في المائة من تقارير المراجعة الـ 25 التي أصدرها المكتب إلى استنتاجات مرضية عموما (أي آراء "مرضية" أو "مرضية جزئيا، مع وجود مجال للتحسين")، مما يدل على التزام الإدارة المستمر بتحسين العمليات والحفاظ على البيئة الرقابية القوية في اليونيسف.

4 - وتواصل الإدارة دعم المكاتب في كفالة التنفيذ الفوري لتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن المكتب. ويسرّ الإدارة الإفادة بأنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن هناك أي إجراءات متفق عليها مضى عليها أكثر من 18 شهرا وهي غير منفّذة.

5 - وتحيط الإدارة علما باستراتيجية اللامركزية التي يتبعها المكتب، وترحب بجهوده الرامية إلى تعزيز قدرته على مراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات، بما في ذلك خطة فتح مكتب جديد في نيروبي في عام 2023.

6 - وتدرك الإدارة التحديات المتمثلة في زيادة المشروطيات من جانب المانحين في الاتفاقات مما قد يؤثر على أنشطة المكتب وولايته المستقلة. وتؤكد الإدارة أن المناقشات جارية مع شُعب اليونيسف ومكاتبها المعنية بشأن المشاورات التي تُجرى مع الجهات المانحة لإقناعها بوضع توقّعات معقولة بشأن الاستعراضات الإضافية، حيثما كان هناك ما يبرر ذلك، وبشأن حتمية الحفاظ على استقلالية المكتب.

7 - وتلاحظ الإدارة الزيادة في نسبة التحقيقات التي تم إغلاقها في عام 2022، حيث كانت هناك زيادة بنسبة 21 في المائة عن عدد التحقيقات التي أُغلقت في عام 2021، وهي تدعو إلى مواصلة المكتب تحسين مدد إنجاز التحقيقات لدعم جهود الإدارة الرامية إلى بدء عمليات الاسترداد مبكرا. وتطلب الإدارة أن ينظر المكتب أيضا في المقارنة التي عقدتها مع بيانات ما قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث تأثرت الفترة من عام 2020 إلى عام 2021 بشدة من جراء الجائحة، وربما لم يكن الإبلاغ تمثيلا حقيقيا للأوضاع السائدة. وفي غضون ذلك، ضاعفت الإدارة جهودها لدعم المكاتب وأعادت تصميم نظم الرقابة والحوكمة من أجل إجراء تحليل استباقي للأسباب الجذرية ومعالجة مواطن الضعف المنهجية.

ثانيا – الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

8 – تثمِّن الإدارة استمرار المكتب في الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2012، بالاقتران مع النظر في الطلبات الواردة من المديرة التنفيذية والدول الأعضاء من أجل حجب أجزاء من التقارير أو حجبها كليا، وفق شروط معينة. وتواصل الإدارة دعم جهود الكشف هذه التي تدلّ على الخضوع للمساءلة والتحلّي بالشفافية أمام أصحاب المصلحة.

ثالثا – الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية بوجه عام

9 – لدى تنفيذ قرار المجلس التنفيذي 10/2017 بشأن إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التي تخصّ مجالات المخاطر المتكررة، تثمّن الإدارة الرؤى الثاقبة الواردة من المكتب، وتشير إلى المجالات الإبلاغية الأربعة لعام 2022 التي تشكل 92 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها الناشئة عن عمليات مراجعة المكاتب القطرية، وهي كالآتي: (أ) إدارة البرامج؛ (ب) الحوكمة والمساءلة؛ (ج) الإمدادات واللوجستيات؛ (د) إدارة الشؤون المالية.

10 – وتقر الإدارة بأن 20 في المائة من الإجراءات المتفق عليها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2022 تم تصنيفها على أنها ذات أولوية عالية وتتطلب إجراءات فورية للحد من احتمالات التعرض لمخاطر أعلى قد تؤثر سلبا على الإطار العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة. وهذا يمثل زيادة طفيفة عن السنوات السابقة (2021: 15 في المائة؛ 2020: 13 في المائة؛ 2019: 16 في المائة).

11 – وعلى الرغم من أن المكتب قد حدّد مجالات للتحسين وممارسات جيدة، فإن الإدارة تواصل تركيز جهودها على المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

12 – وخلال عام 2022، أصدر المكتب 16 من تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية وتقريراً واحداً من تقارير المراجعة المواضيعية، متضمّنةً ما مجموعه 184 توصية. ويسرّ الإدارة أن تشير إلى أنه لم يتم تصنيف أي تقارير على أنها "غير مرضية" وأن 92 في المائة منها كانت مرضية عموما (أي أنها حصلت على تقديرات "مرضية" أو "مرضية جزئيا، مع وجود مجال للتحسين"). وهذا يتسق إجمالا مع كون النتائج المرضية هي الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة (100 في المائة و 94 في المائة و 89 في المائة في أعوام 2021 و 2020 و 2019، على التوالي).

13 – وتمثل درجتا تقييم النتائج "المرضية" و "المرضية جزئيا، مع وجود مجال للتحسين" هاتان تأكيدا للإدارة على أن الضوابط الرقابية والعمليات ذات الصلة قد تم إنشاؤها إجمالا وأنها تؤدي دورها على النحو المنشود، مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية طفيفة فقط.

14 – وواصلت الإدارة بذل الجهود للتعجيل بإغلاق التوصيات التي هي في انتظار التنفيذ. وفي عام 2022، واصلت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تطبيق استراتيجيتها المتمثلة في رصدها عن كثب الإجراءات المتفق عليها غير المنفذة، ودعمت المكاتب في تنفيذ هذه الإجراءات على وجه السرعة. وأسفرت هذه الجهود الإيجابية عن عدم وجود أي إجراءات متفق عليها كان قد مضى عليها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 أكثر من 18 شهرا وهي في انتظار التنفيذ، وهو انخفاض كبير عن الإجراءات الـ 15 في عام 2020 والإجراءين الاثنين في عام 2021.

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات الموجهة إلى المكاتب القطرية

15 - تثني الإدارة على المكتب لتوسيعه نطاق تغطية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت في عام 2022، حيث شملت 16 مكتبا قطريا في ست مناطق إقليمية. وقد تجاوز ذلك خطة عمل المكتب لعام 2022 التي كانت تتوخّى تغطية 11 مكتبا قطريا، ووفر تغطيةً بمراجعة الحسابات لما يكافئ 16 في المائة من حجم الإنفاق المخصص للمكاتب القطرية والإقليمية في عام 2022.

16 - وقد تجلّت جهود الإدارة لإعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في معدلي تنفيذ الإجراءات المتفق عليها المسجّلين عند 100 في المائة و 85 في المائة لعامي 2020 و 2021، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فمن بين جميع التوصيات التي لم يكتمل تنفيذها، هناك عدد كبير (95 في المائة) كان قد مضى على فتحه فترة تقل عن 12 شهرا بانتهاء عام 2022. والقسم الأعظم من تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في النصف الثاني من عام 2022 يمثل 73 في المائة من الإجراءات المتفق عليها الـ 135 في عام 2022. وقد وضعت بالفعل خطط لتنفيذ هذه التوصيات ويجري تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. ويرد في الفرع التالي موجز للإجراءات الجاري اتخاذها.

ألف - إدارة البرامج

17 - مثّلت الإجراءات المتفق عليها المتصلة بإدارة البرامج 48 في المائة من الإجراءات البالغ مجموعها 135 التي تخصّ المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2022. وترحب الإدارة بالاهتمام الذي أعطي لمسائل كفاية وفعالية المدفوعات النقدية الإنسانية، والعلاقات مع الجهات المانحة، وتنفيذ الشراكات، والنهج المنسّق للتحويلات النقدية، والرصد والإبلاغ، على ضوء ما ورد في جميع مراجعات حسابات المكاتب القطرية الـ 16 التي أجريت في عام 2022.

18 - وفي عام 2022، وسعيا لتنفيذ التوصيات الناتجة عن عملية "إعادة تصور نماذج الأعمال"، أطلقت اليونيسف حزمة جديدة لإدارة البرامج القطرية تنطوي على تبسيط الإجراءات والإرشادات والأدوات لمساعدة المكاتب القطرية على المضيّ قدما بتحقيق النتائج الطموحة الواردة في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025. وقد طُوّرت هذه الحزمة لأول مرة في اليونيسف لتوفير تصوّر شامل للطريقة التي تمثل بها إدارة البرامج نمطا مترابطا من أنماط تدفق سير العمل. وتغطي هذه الحزمة تخطيط البرامج القطرية، وخطط الإدارة السنوية، وإدارة الأداء على مستوى المنظمة، وتنفيذ البرامج ورصدها. وتُبذل جهود مشتركة بين الشُّعب للمواءمة بين الإجراءات وإتاحة الإحالات المرجعية فيما بينها وتعميم تطبيق نظم وأدوات رقمية جديدة فيما يخص البرامج دعماً لفعاليتها وكفاءتها ولرصدها ميدانيا.

1 - المدفوعات النقدية للأغراض الإنسانية

19 - ترحب الإدارة بتوصية المكتب بشأن ضرورة إنشاء عملية فعّالة للتحويلات النقدية للأغراض الإنسانية يكون من سماتها الفصل بين الواجبات بالشكل السليم وإتاحة الرقابة. وتلاحظ الإدارة أنه توجد في اثنين من المكاتب التي خضعت للمراجعة فرص لتعزيز المدفوعات النقدية للأغراض الإنسانية من خلال إجراء تحسينات في حماية بيانات المستفيدين لدى إجراء معاملات التحويلات والتعاقد مع جهات مقدّمة للخدمات المالية.

والإدارة ملتزمة بتعزيز عملية صرف المدفوعات النقدية للأغراض الإنسانية عن طريق تطبيق الدروس المستفادة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى وإدخال التغييرات اللازمة على العمليات الرئيسية.

20 - وفيما يتعلق بحماية بيانات المستفيدين، اعتمدت المكاتب المعنية الاستخدام المنهجي لكلمات السر والرسائل المشفرة وممارسة محو المعلومات الخاصة، بما في ذلك إجراء عملية استكشاف لنوع الدعم الذي يمكن تقديمه للشركاء المنفّذين بما يتجاوز تضمين العقود الموقّعة بنودا لحماية البيانات. وعلاوة على ذلك، فإن المقر وفريق إدارة بيانات المستفيدين من التحويلات النقدية للأغراض الإنسانية بصدد التخطيط لإدماج برامج حماية البيانات هذه في النظام الإيكولوجي لعمليات وبرنامج المدفوعات النقدية للأغراض الإنسانية، وهو أحد حلول نظم المعلومات الإدارية المطبقة على نطاق اليونيسف.

2 - العلاقات مع المانحين

21 - تدرك الإدارة أن هناك فرصة للتحسين فيما يتعلق بكفاءة وفعالية التواصل مع الجهات المانحة بشأن تنسيق عمليات إدارة المنح. وقد التزمت المكاتب بتعزيز استراتيجياتها في مجال الدعوة والاتصال، مسترشدة بمجموعة أدوات اليونيسف للدعوة، كما التزمت بتحديث خطط عملها المتعلقة بالشراكات. ويمكن في الوقت نفسه الاستفادة من الممارسات الجيدة التي تم تحديدها، مثل إنشاء فرقة عمل لإدارة شؤون المانحين والمنح.

3 - تنفيذ الشراكات

22 - ترحب الإدارة بتوصيات المكتب الداعية إلى تحسين مساءلة الشركاء المنفّذين وتعزيز استدامة التدخلات وتقوية التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إدارة مخاطر الشراكات وزيادة الاستعانة بعمليات الاختيار المفتوح للجهات الشريكة من المجتمع المدني.

23 - وفي عام 2022، التزمت المكاتب باستخدام خطط عمل أكثر تفصيلا لتحديد أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية والشركاء المنفذين والمكاتب القطرية. وبالمثل، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات من خلال اختيار الجهات الشريكة التي لديها القدرة على إنجاز النتائج المتفق عليها، بما في ذلك استخدام عمليات الاختيار التنافسي الموثقة على النحو السليم. وتقوم المكاتب المعنية أيضا بوضع استراتيجيات للشراكة للمساعدة على اتّباع نهج كلي إزاء جميع مستويات التفاعل وجهود بناء القدرات.

4 - الرصد والإبلاغ

24 - تقرّ الإدارة بالتوصيات الداعية إلى تحسين نهج رصد البرامج، وإدراج التعقيبات المتلقّاة لتعزيز رصد البرامج وكفالة اتساق وتماشي النتائج المقررة للبرامج القطرية مع خطط العمل المشتركة.

25 - وفي عام 2022، التزمت المكاتب التي خضعت للمراجعة بإنشاء آلية أكثر منهجية لرصد تنفيذ البرامج وتحليل النتائج المنجزة والمعوّقات والأولويات لكل سنة برنامجية والاتفاق عليها. وتخطط المكاتب للاستفادة من أنشطة الرصد نصف السنوية والسنوية لإجراء مناقشات بشأن النتائج المنجزة ونقاط الاختناق والمعوقات، ولكفالة مشاركة الجهات الشريكة في الرصد والتخطيط، وهو ما سيتم توثيقه.

26 - وتواصل الإدارة دعم المكاتب لتعزيز عملية ضمان الجودة لكفالة اتساق وتماشي النتائج مع خطط العمل المشتركة، بما في ذلك تجسيد إطار نتائج البرامج القطرية في خطط العمل ووثائق البرامج وكفالة تحميلها على وحدة تقييم النتائج، التي تمثل المصدر الأولي لليونيسف لبيانات تخطيط البرامج والإبلاغ.

5 - النهج المنسّق للتحويلات النقدية

27 - تقرّ الإدارة بالتوصيات المتعلقة بإعطاء الأولوية لتسجيل أنشطة الحد الأدنى للضمانات في إطار النهج المنسَّق للتحويلات النقدية ورصد هذه الأنشطة وتنفيذها في الوقت المناسب، وتحديد المؤشرات الدالة على حالات الغش أو النفقات المشكوك في سلامتها وأسبابها الجذرية وكفالة التحرّك في الوقت المناسب لاسترداد المبالغ. وفي عام 2022، التزمت المكاتب بإسناد مسؤوليات ضمان الجودة إلى جهات معينة، وبضمان إدراج نقاط العمل الناتجة عن أنشطة الضمان بشكل مناسب في أداة eTools الإلكترونية ورصدها للتأكد من التنفيذ المنضبط زمنيا.

28 - وقد لاحظت الإدارة ممارسات جيدة في مكاتب اليونيسف ربما أمكن الاستفادة منها، ومن ذلك مثلا إنشاء فرقة عمل معنية بالنهج المنسّق للتحويلات النقدية على الصعيد القطري برئاسة نائب الممثل لشؤون العمليات؛ وأفرقة النهج المنسّق المعزّزة بموظفين متفرّغين لإجراء المتابعات بخصوص الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي تتناول ضمانات النهج المنسّق.

29 - وفي عام 2022، انتهت اليونيسف من استعراض تنفيذ إجراءات وإرشادات وأدوات إدارة شراكات التنفيذ، مما أسفر عن إجراء منقّح لتنفيذ برامج اليونيسف، حيث جرى دمج عدة مصادر في مصدر مرجعي واحد. وقد نُشرت الوثيقة رسميا وأصبحت متاحة كجزء من الإطار التنظيمي لليونيسف. ويشمل هذا الإجراء الجديد كتيّبا إرشاديا يوفّر مرجعا سريعا للتوجيهات المتعلقة بمتابعة نقاط العمل، وهو متاح لجميع الموظفين.

باء - الحوكمة والمساءلة

30 - تلاحظ الإدارة أن الإجراءات المتصلة بالحوكمة والمساءلة مثّلت 24 في المائة من الإجراءات الـ 135 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة في عام 2022. وتوجه الإدارة الانتباه بوجه خاص إلى التوصيات الداعية إلى تحسين إدارة المخاطر في اليونيسف والترتيبات المناسبة لرصد المخاطر والإشراف عليها، بما في ذلك تحديد المخاطر وتقييمها. وترد في الفرع الخامس من هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة هذه التوصيات وتلك المنبثقة عن المراجعة المواضيعية لوظيفة الإدارة المركزية للمخاطر.

31 - وتلاحظ الإدارة كذلك أن المكتب يدرك أن بعض المكاتب أعطى الأولوية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال إنشاء تدخلات وعمليات إبلاغ أكثر تركيزا. وتؤكد الإدارة أن المكاتب المعنية قد وافقت على إدخال مزيد من التحسينات، بما في ذلك تبسيط وتحديث الأدوات المستخدمة لإدارة أنشطة جبر الضرر والتعجيل بإنشاء آليات مجتمعية للتظلم على نطاق جميع التدخلات.

جيم - إدارة الإمدادات واللوجستيات

32 - تلاحظ الإدارة زيادة الإجراءات المتصلة بإدارة الإمدادات واللوجستيات، والمشتريات، والتعاقدات، حيث مثلت 15 في المائة من الإجراءات الـ 135 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة

في عام 2022. وترحب الإدارة أيضـــا باعتراف المكتب بعدة ممارســـات جيدة مطبقة في بعض المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها، مثل شفافية عمليات تحديد واختيار المصادر فيما يتصل بالجهات المتعاقدة من المؤسسات والأفراد، والامتثال للإجراءات المعمول بها ولعمليات تقييم الأداء الموضوعية المنتظمة.

33 - وتقرّ الإدارة بوجود فرص لتحقيق مزيد من تعزيز تخطيط الإمداد والتوزيع ولتنقيح إطار رصـــد المستعملين النهائيين للإمدادات، فضلا عن تحسين إدارة العقود وبناء القدرات في عدة مكاتب. وفي المكاتب المتأثرة، اتفقت أفرقة الإدارة القطرية على تعزيز بروتوكولات تخطيط الإمدادات من خلال التحليل الســـنوي للمعاملات والمدد التي يسـتغرقها التسـليم؛ وكفالة إعداد خطط توزيع لجميع إمدادات البرامج التي يُحتفظ بها في مستودعات اليونيسف.

34 - وبالمثل، تقوم المكاتب المعنية باسـتعراض أطرها لرصـد المسـتعملين النهائيين للإمدادات لضـمان كفاية التغطية المخطّط لها وتعزيز القدرات على صـــعيد الموارد، بينما وافقت مكاتب أخرى على اســـتكمال تنفيذ الإطار لضمان الحصول على تعقيبات المستفيدين النهائيين وضمان كفايتها.

دال - إدارة الشؤون المالية

35 - ترحب الإدارة بانخفاض عدد الإجراءات المتعلقة بالإدارة المالية، التي مثلت 5 في المائة فقط من الإجراءات الـ 135 التي وافقت عليها المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها في عام 2022، مقارنةً بنسبة 9 في المائة في عام 2021. وتحيط الإدارة علما بأن الإجراءات المتفق عليها تتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على الامتثال لمتطلبات الموافقة على التحويلات النقدية عند استخدام السلطة المفوضـة لصـرف المدفوعات؛ وتحديثات المعلومات المتعلقة بالجهات المعهود إليها بالمسؤولية عن جميع الأصـول؛ وملء استمارات الإذن بالصرف وشهادات الإنفاق؛

36 - ووافقت المكاتب المعنية على تعزيز مسـؤولية الموظفين ومسـاءلتهم عن الموافقة والتصـديق على طلبات التحويلات النقدية عن طريق ضـمان اسـتيفاء الموافقات على المسـتوى الصـحيح لجميع اسـتمارات الإذن بالصرف وشهادات الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطة لإجراء رصد منتظم لتنفيذ أدوار الموظف المسـؤول ولإجراءات مسـاءلته عنها؛ والتحديث السـريع لمعلومات الجهات المسـؤولة عن الأصـول بالنسـبة لجميع الأصول في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION).

37 - في عام 2022، بدأت الإدارة تعميم التطبيق الجديد ezHACT 2.0 لتبســـيط نظام التحويلات النقدية وتوفير إدارة شـاملة لمعاملات النهج المنسـق للتحويلات النقدية من بدايتها إلى نهايتها. وقد حصـل النظام الجديد على تعقيبات إيجابية من المسـتعملين التجريبيين، وهو ما تضـمّن وصـفه بأن اسـتخدامه سـهل التعلّم والتطبيق؛ وأنه يتيح إجراء معاملات عديدة بحركة واحدة على الحاسـوب؛ وأنه نقل الكثير من عمليات تتبُّع العمليات التي كانت تتم خارج الإنترنت لتُنفّذ على الإنترنت، بما في ذلك إنشـــاء النظام الإلكتروني لاستمارات الإذن بالصـرف وشـهادات الإنفاق. وقد أنشـئ هذا النظام الجديد لإعطاء الأولوية لجودة البيانات وحمايتها، ولقيمة الأعمال وتجربة المســتعمل، ومن المتوقع بالتالي أن يخفّف كثيرا من الشــواغل الموجودة حاليا لدى العديد من المكاتب فيما يتعلق بالموافقة على الاستمارات وتتبُّع العمليات.

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها الإدارة والخطط التي وضعتها استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة المواضيعية وعمليات المراجعة المشتركة

ألف - الإدارة المركزية للمخاطر

38 - تقدّر الإدارة النتائج والتوصيات التي أبلغ عنها المكتب فيما يتعلق بالمراجعة المواضيعية لآلية اليونيسف للإدارة المركزية للمخاطر والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية. وتقدّر الإدارة اعتراف المكتب بكفاية وحسن أداء عدة عمليات للإدارة المركزية للمخاطر. ومن هذه العمليات مثلا إدماج تقييم المخاطر والتخفيف من حدّتها كجزء من الأنشطة التي يرتكز عليها ما يجري في المكاتب القطرية من تخطيط وتنفيذ للبرامج، فضلا عن عمليات من قبيل التحليلات الموقفية وإعداد مذكرات الاستراتيجيات البرنامجية. ومن العمليات الأخرى التي اعتُبرت كافية التوجيه المتعلق بالبرمجة الواعية بالمخاطر، وإجراءات اليونيسف للطوارئ، والمناقشات التي تجري فيما يتعلق بإدارة المخاطر كجزء روتيني من اجتماعات الإدارة العليا في بعض المكاتب القطرية، وتطوير أدوات لإدارة المخاطر لأغراض التحليل المحلي.

39 - وقد أقرّ المكتب بقيمة الدور الذي اضطلعت به أمانة الإدارة المركزية للمخاطر في السنوات الأخيرة في الدفع بالإدارة المركزية للمخاطر في اليونيسف صوب مرحلة النضج، من خلال وضع استراتيجية وسياسة، وإنشاء لجنة الإدارة العليا المعنية بالمخاطر، وتعميم تطبيق الأداة المركزية لمعالجة مخاطر الحوكمة ومسائل الامتثال لمواءمة عمليات تحديد المخاطر وتصنيفها واستقاء أنسب تدابير التخفيف على جميع مستويات المنظمة.

40 - وترحّب إدارة اليونيسف أيضا بالملاحظات القيّمة التي أبداها المكتب بهدف تحسين تصميم وفعالية أنشطة اليونيسف في مجال الإدارة المركزية للمخاطر فيما يخص دعم الموظفين وكبار القادة وغير ذلك من أصحاب المصلحة في تأدية أدوارهم في مجال إدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وقد أقرت إدارة اليونيسف بالنتائج التي توصل إليها المكتب، وهي تتوقع أن يتم توظيفها، بالاقتران مع التوصيات الصادرة عن حلقة العمل العالمية لإدارة المخاطر التي عقدت في أيار/مايو 2022، في اعتماد نهج شامل لوظيفة إدارة المخاطر.

41 - وفي أواخر عام 2022، عيّنت اليونيسف لأول مرة موظفا في منصب كبير موظّفي المخاطر في مكتب المديرة التنفيذية، بهدف تعزيز إدارة المخاطر داخل المنظمة ووضع خارطة طريق متعددة السنوات لمواصلة النهوض بالوظيفة على الصعيد العالمي. وهذا سيفضي إلى تأمين المساهمات والمشاركات اللازمة من القيادات التنفيذية لليونيسف في تصميم الرؤية الخاصة بالإدارة المركزية للمخاطر من أجل إنجاز النتائج لصالح الأطفال، بما في ذلك إدماج الآليات القائمة لإدارة المخاطر البرنامجية والتشغيلية؛ وإدماج إدارة المخاطر في عمليات وضع الاستراتيجيات وصنع القرار واستعراض أدوار ومسؤوليات المكاتب والشعب وهياكل الحوكمة.

باء - تعزيز نظم الإمداد وإدارة مجالات الإمداد الرئيسية

42 - تقدّر الإدارة النتائج والتوصيات التي أبلغ عنها المكتب فيما يتعلق بمراجعة إدارة الدعم الذي تقدمه اليونيسف لتعزيز نظم الإمداد الخاصة بالحكومات الوطنية وإدارة المجالات الرئيسية لسلاسل الإمداد الخاصة باليونيسف، والتي نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2022. وترحب الإدارة بتحديد عدة مجالات بوصفها حسنة

الأداء، مثل وضع سجل أداء لقياس درجة نضج سلاسل إمداد اليونيسف، الذي يحدد مواطن القوة والضعف في نظم إمداد الحكومات للإشارة عليها بالتدابير المناسبة التي يجدر اتخاذها بدعم تقني من اليونيسف. ومن الممارسات الجيدة الأخرى التي سُلّط عليها الضوء إصدار مبادئ توجيهية تقنية لتعزيز سلاسل الإمداد الوطنية في مجالات مثل تحليل البيانات، وإدارة المخزونات، وتنمية القوى العاملة، والتوظيف الأمثل للشبكات، والتنبؤ بمستويات الطلب على اللقاحات وشرائها، ورصد المستعملين النهائيين لبعض السلع الأساسية.

43 - وتقر الإدارة بأن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات قد حدّد أيضا مجالات يمكن تحسينها تتصل بتوضيح نقاط المساءلة فيما يخص العمل مع الحكومات الوطنية في تخصيص الأموال لمعالجة هزال الأطفال. ويلتزم فريق برامج اليونيسف، بدعم من شعبة الشراكات العامة وشعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، بوضع وتنفيذ استراتيجية للشراكات وتعبئة الموارد تتضمن التحديد الواضح لنقاط مساءلة المكاتب ذات الصلة وقنوات الاتصال مع الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتخصيصها الأموال لشراء السلع الغذائية الأساسية.

44 - وأشار المكتب أيضا إلى ضرورة وضع توجيهات موحّدة لشراء الإمدادات وتوزيعها. ووافقت شعبة الإمدادات على تجميع خلاصة ومستودع للأدوات والإرشادات لتستخدمها المكاتب لإعطاء أدوار لسلاسل الإمداد التي تقودها الحكومات فيما يتعلق بشراء وتوزيع لوازم الأطفال.

45 - وتقرّ الإدارة كذلك بضرورة تحسين الأداء على صعيد تنفيذ عمليات الرصد السليمة لخطط الشراء والتوزيع المتّسقة ولتسليم الإمدادات في الأوقات المطلوبة. وقد التزمت المكاتب الإقليمية لليونيسف بتنفيذ عمليات الرصد والإشراف والإبلاغ السليمة فيما يتصل بالإمدادات لدعم المكاتب القطرية التي لديها أكبر كميات من الإمدادات والتي تواجه مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالإمدادات.

46 - وعلاوة على ذلك، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بدأت اليونيسف تطبيق إجراءاتها في مجال الرصد، التي توفّر تعليمات عالمية حول رصد الإمدادات واستعمالاتها النهائية وتنشئ جملة تدخلات ونواتج رئيسية منها التتبّع المنتظم للتقدم المحرز صوب الوصول إلى مستعملي الإمدادات النهائيين والاستجابة للمستجدات على صعيد هذا التقدّم.

47 - وتقوم الإدارة حاليا أيضا بإعداد إثبات المفهوم لإتاحة المجال لكي تصبح الإمدادات واضحة للعيان على مستوى المستعمل النهائي، وهو ما سيتيح رقمنة عملية رصد الإمدادات.

سادسا - تعليقات الإدارة على المهام الاستشارية

ألف - الرقمنة

48 - ترحب الإدارة بالاستعراض الذي أجراه المكتب في عام 2022 لمدى كفاية الرقمنة والتشغيل الآلي على نطاق اليونيسف.

49 - وترى الإدارة أن الممارسات الجيدة التي تم تحديدها والتوصيات التي قُدّمت ستوفر رؤى قيّمة لتنفيذ مزيد من الرقمنة والتحوّل إلى أنماط التشغيل الآلي على كامل نطاق اليونيسف كخطوة على طريق تحقيق التحول الرقمي على نطاق المنظمة بأسرها، كمت هو متوخّى في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025.

50 - وتعرب الإدارة عن تقديرها لإشارة المكتب إلى التقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته اليونيسف نحو زيادة رقمنة أساليب عملها وتحويلها إلى أنماط التشغيل الآلي على كامل نطاق المنظمة، بما في ذلك القيام باستثمارات كبيرة في البنى التحتية التأسيسية. وقد انتقلت اليونيسف إلى الصيغة الشبكية لبرنامج مايكروسوفت 365 ومنتجاته المتكاملة (تطبيقا Teams و SharePoint بالصيغة الشبكية) لتزويد الموظفين بحلول تعاونية لإدارة المكاتب؛ وأصبحت إدارة الحالات تتم بطريقة تعاونية ومبسّطة من خلال استخدام منصة ServiceNow؛ وتم دمج أنشطة جمع التبرعات وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة في منصة Salesforce؛ وتحقق أفرقة اليونيسف الاستفادة الكاملة من تطوير تطبيقات متكاملة (مثل Fiori و ezHACT 2.0) تبسّط الوصول إلى البيانات وتحليلها في المنصة الأساسية للتخطيط المركزي للموارد.

51 - وترحب الإدارة بتحديد المكتب الفرص المتاحة فيما يتعلق بالاستخدام الكامل والمتسق للقدرات التي تتيحها منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات العمل التعاوني والمشترك؛ ومحدودية تفاعل المنصات مع الجهات الخارجية صاحبة المصلحة؛ والحاجة إلى مزيد من التكامل بين عمليات من قبيل التخطيط على المستوى القطري ومستوى المقر؛ وإجراء تحويل للعمليات المنفذة يدويا أو ورقيا، مثل عمليات استقطاب المواهب.

52 - ومن خلال شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشهد إدارة اليونيسف على حدوث انخفاض كبير في كمّ الوسائط المطبوعة التي تدخل في عمليات المنظمة. وتتّبع اليونيسف سياسة تحدّد بوضوح متطلبات استخدام الحلول الرقمية المؤسسية لما يُنتج من محتوى مركزي يغطي عموم المنظمة. بيد أن الإدارة تدرك أن هناك تحدّيات تعترض تحديد مديري المكاتب الذين يمثلون الجهة المالكة للعمليات المحددة على المستوى المحلي. وتستكشف الإدارة سبل إشراك أفرقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية والإقليمية في تحديد الفرص المتاحة لرقمنة المعلومات (أي تحويل المعلومات إلى الشكل رقمي)، والعمليات (أي استخدام التكنولوجيا لتعزيز العمليات المؤسسية)، والتحوّل الرقمي.

53 - وتؤكد إدارة اليونيسف أن التحوّل من العمليات اليدوية إلى العمليات الآلية هو عمل جار. وفي عام 2023، ستبدأ الإدارة مشروعا مشتركا بين الشُّعب لتطوير نظام جديد لإدارة المواهب يستند إلى تكنولوجيا متطورة للغاية في مجال الموارد البشرية يمكن تعديلها حجمياً، مع وظائف وخاصيات قابلة للتعديل، استنادا إلى أساس من الذكاء الاصطناعي وإمكانية الوصول التي تتيحها تطبيقات الأجهزة المحمولة. وتخطط الإدارة أيضا لتعميم تطبيق نظم وأدوات برنامجية رقمية جديدة تدعم فعالية البرامج وكفاءتها، بما في ذلك الصيغ الإلكترونية لخطط العمل ووثائق البرامج واستمارات أذون الصرف وشهادات الإنفاق، إلى جانب إطلاق وحدة الرصد الميداني في نظام eTools لتكون المنصة الجديدة لتخطيط البرامج القطرية.

باء - المكتب القطري لأفغانستان

54 - طلب المكتب القطري لأفغانستان مساعدة المكتب في استعراض هيكل وإطار المكتب لإدارة المخاطر لضمان التعرف على المخاطر الرئيسية والتأكد من كفاية إجراءات الرقابة، ولتقديم اقتراحات لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بوجه عام.

55 - وبفضل نتائج هذا العمل الاستشاري، توافرت للمكتب القطري قائمة بالإجراءات المقترحة لمعالجة أهم الفرص المتاحة للتحسين، بما في ذلك: إدارة المخاطر المتصلة بتواتر التغيرات في القيادات؛ والإفصاح

عن درجة تقبّل المكتب للمخاطر ودرجة تحمّله لها؛ وضـــرورة تعزيز هيكل ومهارات إدارة المخاطر؛ وإجراء مسح عام لمشروطيات الجهات المانحة.

56 - وتقرّ الإدارة بالمخاطر المرتبطة بتواتر تغيّر القيادات الفنية داخل البلد. وقد بذل المكتب القطري لأفغانســـتان جهودا لإدارة عمليات انتقال أهم القيادات العليا، مثل الممثل، ونائب الممثل لشـــؤون البرامج، ونائب الممثل لشؤون العمليات، وذلك بتحديد فترة شهرين كحدّ أدنى للوجود المتزامن لكل من الإدارة المنتهية ولايتها والإدارة الوافدة.

57 - وتؤكد إدارة اليونيسـف أن المكتب القطري لأفغانسـتان قد أفصـح عن درجة تقبّله للمخاطر ضـمن اسـتراتيجيته للمخاطر، وأنشـئت وظيفة مخصـصـــة لكبير مديري العمليات (إدارة المخاطر). وبالإضـــافة إلى ذلك، وُضـعت الصـيغة النهائية لاختصـاصـات لجنة إدارة المخاطر، ويعقد الأعضـاء اجتماعاتهم بوتيرة ربع سـنوية. وبالمثل، شُـكّل فريق تقني لإدارة المخاطر في المكتب القطري لكفالة قيام جميع الموظفين الذين يشـغلون مناصـب منطوية على أدوار في مجال إدارة المخاطر بتبادل المعلومات بشـأن المخاطر الناشـئة وتصعيد البنود الحرجة إلى اللجنة.

58 - وتقدّر الإدارة ملاحظة المكتب التحديات الكبيرة التي ينطوي عليها العمل في أفغانستان، إلى جانب ما ينشأ عن فرض المانحين شروطا تقييدية من معوّقات تحدّ من قدرة اليونيسـف على مسـاعدة أشد الفئات ضـعفا. وفيما يتعلق بمشـروطيات الجهات المانحة، تم الانتهاء من المسـح الأولي في نيسـان/أبريل 2022، وقام المكتب أيضـــا بتقييم أثر تلك المشـــروطيات على إنجاز البرامج. وتتفاعل وحدة تعبئة الموارد بصـــفة منتظمة مع المقر، بما في ذلك شـعبة الشـراكات العامة، وشـعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشـراكات معه، ومكتب برامج الطوارئ للحصـول على معلومات مسـتكملة عن السـياق الذي تتم في إطاره تعبئة الموارد والذي تهيمن عليه تلك الظروف.

سابعا - إجراءات الإدارة المتعلقة بنتائج التحقيقات والخسائر المالية واسترداد الأموال

59 - ترحب الإدارة بالنهج الذي اعتمده المكتب إزاء التعاون في بعض الحالات مع دوائر التحقيقات الأخرى التابعة للأمم المتحدة للحصول منها على الدعم في تحقيقاته على الصعيد القطري.

60 - وتحيط الإدارة علما بالجهود التي يبذلها المكتب للبتّ في التقييمات في غضـــون 90 يوما وإنجاز التحقيقات في غضون تسعة أشهر، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب إغلاق التحقيقات قبل الأوان. بيد أن الإدارة مســـتمرة في الدعوة إلى قيام المكتب بالبتّ في التقييمات وإنجاز التحقيقات بصـــورة أكثر انضباطا زمنيا، وهو ما سيتيح المجال للإدارة للإسراع ببدء و/أو اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية. وقد يستمر تأخر البتّ في التقييمات في تعريض اليونيسف لاحتمال التعامل مع أطراف ثالثة عالية المخاطرة خلال فترة التحقيق.

61 - وبلغ مجموع الخسائر المالية الناتجة عن الحالات الـــ 17 التي تثبّت منها المكتب في عام 2022 ما مقداره 304,01 374 دولارات. ومن هذا المبلغ، يتعلق ما مقداره 000,00 230 دولار (61 في المائة) بحالات أُنجزت في النصـف الثاني من عام 2022. وحتى تاريخه، اسـتردّت الإدارة حوالي 000 49 دولار، وكان يجري العمل وقت صـياغة هذه الوثيقة على اسـترداد مبلغ 000 44 دولار آخر، حيث اتفقت الأطراف المعنية من كيانات وأفراد على خطط السداد.

62 - وعلاوة على ذلك، ومن خلال التحقيقات التي أجرتها شركات مستقلة متعاقَد معها بشأن حالات تخص مشروع بعينه، فقد بلغت الخسائر المثبتة بالأدلة الناجمة عن معاملات احتيالية في مشروع التحويلات النقدية غير المشروطة لليمن ما يعادل 879 31 دولارا، وتم استردادها بالكامل. وما زالت هناك تدابير قوية تنفّذ في هذا المشروع للتخفيف من وطأة حالات الاحتيال والتصدّي لها، وهي ستساعد على منع إهدار أموال المشروع. وجرى باستمرار توعية المجتمعات المحلية والمستفيدين من مشروع اليمن للتحويلات النقدية غير المشروطة بمسألة الإبلاغ عن الأنشطة الاحتيالية المشتبه بها، مع التركيز على عدم تسامح المشروع مطلقا مع الاحتيال والفساد.

63 - وفي عام 2022، واصلت الإدارة تنفيذ أنشطة التوعية بمكافحة الغش، مع الحرص على إجراء المكاتب تدريبات على التوعية بالاحتيال، وتلقّى الموظفون والشركاء المنفذون التدريب وتعاونوا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، حسب الانطباق، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

64 - وترحب الإدارة بالخدمات الاستشارية التي قدّمها المكتب وبالدور الفاعل الذي قام به حيال مختلف المسائل التي أثارتها الإدارة، بما في ذلك المشاركة في حلقة العمل العالمية لإدارة المخاطر وفي العديد من المبادرات المتّخذة على مستوى المنظمة فيما يتصل بمكافحة الغش. وتسهم هذه الخدمات وهذا الدعم في مواصلة تحسين وتعزيز إطار اليونيسف لإدارة المخاطر.

التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

65 - يضطلع المكتب، على النحو المشار إليه في تقريره السنوي، بالمسؤولية عن إجراء التحقيقات اللازمة، في حين أن شعبة الموارد البشرية أو وحدة القانون الإداري بمكتب المديرة التنفيذية أو غير ذلك من الوحدات المعنية الأخرى، هي المسؤولة عن اتخاذ أي إجراء مناسب بناءً على النتائج التي يخلص إليها المكتب.

66 - وتلاحظ الإدارة أن 44 موضوعا جديدا إما أحيلت إلى وحدة القانون الإداري بمكتب المديرة التنفيذية أو إلى شعبة الموارد البشرية للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى في عام 2022. وهناك 13 حالة كانت مستمرة من عام 2021 وثلاث حالات تم تلقّيها من مصادر أخرى غير المكتب. واتُّخذت إجراءات حيال هذه المواضيع وتم الإبلاغ عنها في تقرير اليونيسف الدوري عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة على سبيل الاستجابة لسوء السلوك. ويرد فيما يلي موجز للإجراءات المحدّدة المتخذة في عام 2022:

(أ) تم فصل أو إنهاء خدمة 18 موظفا؛

(ب) خُفِّضت رتبة موظف واحد؛

(ج) حُرم 13 موظفا من درجات داخل رتبهم؛

(د) وُجّه لوم لموظف واحد.

67 - وبالإضافة إلى ذلك، هناك 10 موظفين أنهيت خدمتهم في اليونيسف أثناء التحقيق أو العملية التأديبية أو قبلهما، واتخذت الإجراءات المناسبة لتسجيل تلك الحالات لأغراض المساءلة. وتواصل الإدارة اتخاذ إجراءات قوية لضمان مساءلة الموظفين الحاليين والسابقين، مع إبلاغ الموظفين السابقين عموما بأنه كان من الممكن فرض تدبير تأديبي عليهم لو أنهم بقوا في الخدمة.

68 - وتتعامل الإدارة بجدية شديدة مع ما لتحقيقات المكتب من قيمة، فهي تمكّن اليونيسف من اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد جميع من يثبت تورطهم في سوء السلوك. وتكرّر الإدارة التأكيد على عدم تسامح المنظمة إطلاقا مع أي شكل من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك مع التحرش الجنسي.

ثامنا - تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للّجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسف لعام 2022

69 - تقدّر اليونيسف عمل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وترحب بالتقرير السنوي للّجنة لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي، وبالمشورة التي قدمتها اللجنة إلى المديرة التنفيذية على مدار العام.

70 - وترحب الإدارة بالمذكرات الاستراتيجية الثلاث التي أصدرتها اللجنة في عام 2022 وما ورد فيها من مشورة بوصفها مساهمات قيّمة في تعزيز ممارسات الرقابة والإدارة في اليونيسف. وتجدر الإشارة إلى أن المديرة التنفيذية تردّ رسميا على اللجنة بشأن العناصر الرئيسية للمشورة المقدّمة في هذه المذكرات الاستراتيجية.

71 - وواصلت المديرة التنفيذية، إلى جانب الإدارة، التفاعل النشط مع اللجنة من خلال الجلسات المنتظمة وعبر مختلف قنوات الاتصال الأخرى حسب الاقتضاء. وكجزء من تقييمها الذاتي السنوي، التمست اللجنة تعقيبات المديرة التنفيذية على عملها وأولوياتها لعام 2022.

72 - وكما أُبرز في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة مع المديرة التنفيذية لليونيسف في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2022، لا تزال المساءلة والشفافية في طليعة كل تدخلات اليونيسف البرنامجية وشراكاتها وعملياتها. وفي أيلول/سبتمبر 2022، قُدّم تقرير عن نظام المساءلة في اليونيسف إلى المجلس التنفيذي لليونيسف (E/ICEF/2022/24)، ويجري تجميع خلاصة وافية مستندة إلى استعراض داخلي لمهام المكاتب وأدوارها ومسؤولياتها على مختلف المستويات.

73 - وتقدّر الإدارة تركيز اللجنة على تعزيز إدارة المخاطر في اليونيسف. وتؤكد الإدارة أنه تم تعيين مسؤول جديد في منصب كبير موظفي المخاطر في مكتب المديرة التنفيذية، بناء على قرار من المديرة التنفيذية، وعملا بما أشارت به اللجنة منذ أمد طويل بخصوص إنشاء وظيفة متفرغة لكبير موظفي المخاطر في المنظمة.

74 - واستنادا إلى التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية التي أجريت مؤخرا للإدارة المركزية للمخاطر، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الإدارة المركزية للمخاطر، والرؤى المستقاة من حلقة العمل العالمية لإدارة المخاطر التي عُقدت تحت مظلة القيادة العملياتية لليونيسف في عام 2022، سيضع كبير موظفي المخاطر خارطة طريق متعددة السنوات لدمج إدارة المخاطر بشكل أكبر في التخطيط الاستراتيجي وعمليات صنع القرار وهياكل الحوكمة. وكجزء من خارطة الطريق، سيكون هناك تركيز على إعادة توجيه لجنة الإدارة العليا المعنية بالمخاطر واعتماد بيان درجة تقبّل المخاطر.

75 - وترحب الإدارة بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي حين أن الرأي غير المشفوع بتحفظات قد أضحى هو القاعدة بالنسبة لليونيسف، تودّ الإدارة أن تبرز أهمية هذا الإنجاز والجهود التي

تُبذل في سبيل الحصول على هذا الرأي، بما في ذلك تعقيبات اللجنة على مشاريع البيانات المالية والرسائل الإدارية لليونيسف لعام 2021 وما تسديه اللجنة من مشورة بهذا الخصوص.

76 - وتعرب الإدارة عن تقديرها للآراء والمشـــورة القيِّمة التي قدمتها اللجنة طوال عام 2022، وتتطلع إلى استمرار التعاون معها.

تاسعا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير السنوي لمكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2023/AB/L.4) وإضافته (E/ICEF/2023/AB/L.4/Add.1) وبردّ إدارة اليونيسف عليه (E/ICEF/2023/AB/L.5)، وكذلك بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحســابات باليونيســف لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام بشــأن كفاية وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المرفق

آخر المســـتجدات بشـــأن الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مرّ عليها أكثر من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

لم يكن هناك توصـــيات مرّ عليها أكثر من 18 شـــهرا وهي في انتظار البتّ فيها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.